

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المصري

إعداد

دكتور/ محمود فاروق محمد غراب

مدرس الاقتصاد

معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

مستخلص

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يمثل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن أهميته في تعويض النقص في المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال التمويل الخارجي للتنمية، حيث لم تعد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر قاصرة علي جذب رؤوس الأموال، ونقل التقنيات الحديثة والمهارات الإدارية فحسب، بل امتد دوره إلي المساهمة في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة من خلال زيادة درجة التنافسية، ودعم القدرات التصديرية، فضلاً عن المشاركة في توفير مقومات التنمية المستدامة، فمن خلال البحث يتم توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المصري، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم عوامل مواجهة الفجوة التمويلية.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر - الناتج المحلي الإجمالي - فجوة التمويل - الاستحواذ - الاستحواذ الجزئي - الاستثمار المشترك - المناخ الاستثماري - النمو الاقتصادي - التنافسية الدولية - جاذبية الاستثمارات.

Abstract

The impact of foreign direct investment on the Egyptian gross domestic product

The direct foreign investment in Egypt represents a low percentage of the total local production in spite of its importance in compensating the shortage in the local savings that is necessary to fund the investments; as the direct foreign investment is considered one of the external fund forms for development since the importance of the direct foreign investment is not merely restricted to attract the capitals and use the modern techniques and the administrative organizational skills but its role is extended to contribute to improving the economic efficiency of the hosting countries through increasing the degree of competitive and supporting the exporting abilities rather than participating in providing the constant development capabilities; through the research, it is explained what the effect of the direct foreign investment on the economic growth in Egypt is as the direct foreign investment is considered from the most important factors of facing the funding gap.

Keywords:

Foreign direct investment - gross domestic product - financing gap - acquisition - partial acquisition - joint investment - investment climate - economic growth - international competitiveness - investment attractiveness.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المصري

إشكالية الدراسة:

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يمثل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن أهميته في تعويض النقص في المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال التمويل الخارجي للتنمية، فلم تعد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر قاصرة علي جذب رؤوس الأموال، ونقل التقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية فحسب، بل امتد دوره إلي المساهمة في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم القدرات التصديرية، فضلاً عن المشاركة في توفير مقومات التنمية المستدامة.

هدف الدراسة:

الهدف من الدراسة توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في مصر، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم عوامل مواجهة الفجوة التمويلية.

حدود الدراسة:

من خلال الدراسة يتم توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المصري، عن الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٠، وتم اختيار تلك الفترة مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري عام ١٩٩١/١٩٩٢.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث لإعداد هذه الدراسة على مصادر متنوعة منها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وخاصة المواقع الرسمية ذات العلاقة بموضوع البحث ، كما اعتمد الباحث أيضاً على مواقع أكاديمية رسمية لجامعات ومعاهد علمية محلية ودولية تناولت موضوعات ذات علاقة بالدراسة.

الفجوة البحثية:

تفردت الدراسة بتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة الزمنية ١٩٩١/٢٠٢٠، كما احتوت الدراسة على العديد من المتغيرات الإحصائية التي لم يتم تناولها في الدراسات السابقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها أحد أهم عوامل مواجهة الفجوة التمويلية في مصر وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال الدراسة يتم توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي المصري، وبالتالي معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي .

فرضية الدراسة:

وجود علاقة ارتباط طردي بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي المصري

المنهج العلمي للدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الكمي لاختبار العلاقة بين المتغيرات، فتم استخدام معادلة الانحدار المتعدد، ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات، كما تم استخدام تحليل التباين لاختبار معنوية معادلة الانحدار، كما تم استخدام المنهج الوصفي في الإطار النظري للدراسة.

تقسيم الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة تم تقسيمها إلى خمسة مباحث، المبحث الأول " التأسيس الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر" وفي هذا المبحث قام الباحث بتناول الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي، ثم وضع الباحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر .

تناول الباحث من خلال المبحث الثاني "الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر " الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بالدول العربية، سواء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، والوارد، وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر. تناول الباحث من خلال المبحث الثالث " أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومكونات المناخ الاستثماري المختلفة (الاقتصادية، والتشريعية، والإدارية، والسياسية، والاجتماعية) تناول الباحث من خلال المبحث الرابع "مصر في مؤشرات الاستثمار العالمي " وضع مصر في مؤشرات الاستثمار العالمي وبصفة خاصة وضع مصر في مؤشر التنافسية الدولية، ومؤشر النمو للتنافسية، ومؤشر الأعمال التنافسية، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحكومة الإلكترونية، ومؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم قام الباحث من خلال المبحث الخامس باستخدام التحليل الكمي لاختبار معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي المصري. وأخيراً اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج، و التوصيات.

الدراسات السابقة :

أثبتت دراسة (جمال عطية) وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٠، وأرجعت الدراسة التأثير الإيجابي لمعدل نمو رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة إلي التأثير الإيجابي لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل نمو متوسط

إنتاجية العامل، والصادرات، و الاستثمار المحلي، وأثبتت الدراسة أيضاً التأثير السلبي بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل نمو الواردات^١.

أثبتت دراسة (سامية عمار) أن تفعيل جهود الإصلاح الاقتصادي جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الإنتاجية، وتطوير التكنولوجيا، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية ، والتجارة الدولية، وزيادة الناتج^٢.

أثبتت دراسة (Yoichiro ishiharo) وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وأثبتت الدراسة أن معدل الفائدة في الصناعة يعتبر أحد أهم العناصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية في المستقبل^٣.

أثبتت دراسة (خالد السروجي) أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي علي الاقتصاد القومي، حيث يكون له أوجه إيجابية تتمثل في زيادة التنافسية، وجذب، وتطوير التكنولوجيا، ونقل المعرفة وتنمية المهارات الإنتاجية والتسويقية، وزيادة الصادرات^٤.

^١ جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، دكتوراه الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

^٢ سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (مع التطبيق علي مصر)، سلسلة أوراق بحثية رقم ٢٣، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

Yoichiro ishiharo quantitative analysis of crisis: crisis identification and causality – World bank – working paper NO33598-2015

^٤ خالد محمد السروجي، العولمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يوليو ٢٠٠٦، العدد ٤٨٣، السنة السابعة والتسعون، القاهرة.

أثبتت دراسة (إلهام هيبية) وجود تأثير عكسي معنوي ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تقتدر إلى الاستثمارات المحلية، والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري^٥.

توصلت دراسة (Matthew Ogunlusi) إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير فرص عمل في نيجيريا، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي معنوي على زيادة التوظيف^٦.

خلصت دراسة (Mohdet Shauri) إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات البطالة^٧.

المبحث الأول

التأصيل الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما علي مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي

^٥ إلهام إبراهيم هيبية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٦)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد العشرون، العدد الثالث، يوليو، ٢٠١٩.

2Matthew & Ogunlusi, Foreign direct investment and employment generation: Evidence for Nigeria, proceedings of ADVED2017, international conference on advances in education and social science 9-11 October, Istanbul, Turkey, 2017

3Mohd Shauri & Nor hussain & Halim, The impact of foreign investment on the unemployment rate and economic growth in Malaysia, Journal of applied science research, 2012

المصلحة الدائمة علي وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلي تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر علي المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلي قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما^٨.

وبالتالي يجب أن يكون هذا الاستثمار خارج حدود بلد الموارد المالية، وأن تتوافر نية المستثمر في المشاركة في إدارة هذه الموارد، وأخيراً قبول الدولة المستقبلية لهذه الموارد بمبدأ المشاركة^٩.

وتشمل أيضاً معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلي الحفاظ علي استمرارية الاستثمارات أو إلي توسيع نطاقها^{١٠}، ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون في شكل الاستحواذ^{١١}، أو الاستحواذ الجزئي^{١٢}، أو الاستثمار المشترك^{١٣}.

^٨ راجع في ذلك تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن UNCTAD، ٢٠٢٠،
^٩ محمد سيد أبو السعود جمعة، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي قطاع الغزل والنسيج في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
^{١٠} في حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة نقل عن ١٠٪ من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلي الحد الذي يؤهلها من وضعيتها استثمارات الحافظة إلي وضعيتها الاستثمارات المباشرة ١٠٪ أو أكثر فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلي استثمار مباشر، ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، كذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن المؤسسة.
^{١١} وهو يعني أن يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة لا تقل عن ٩٥٪ من رأس مال مشروع قائم بالفعل
^{١٢} وهو يعني أن يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة لا تقل عن ١٠٪ من رأس مال مشروع قائم بالفعل.
^{١٣} وهو ما يعني وجود مشاركة بين رأس المال المحلي، والأجنبي في مشروع جديد، ولا تقل نسبة المساهمة الأجنبية في رأس مال المشروع عن ١٠٪.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

ترى نظرية النمو الحديثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالإيجاب علي معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، ويرجع ذلك إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تستخدمها المشروعات الاستثمارية في الإنتاج، مما يؤثر على الإنتاج كماً، ونوعاً^{١٤}.

بينما يرى أنصار الفكر النيو كلاسيكي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في القضاء علي فجوة التمويل في الدول النامية المضيفة، وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال المؤثرات الخارجية الموجبة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، وزيادة كفاءة رأس المال البشري وزيادة الاستثمار^{١٥}، ويرى أيضاً أنصار ذلك الفكر أنه يجب على الدول النامية تفعيل وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع فرض قيود أخلاقية علي استخدام الموارد الطبيعية بهدف تحقيق العدالة بين الأجيال^{١٦}.

أوضح Bhagwati أهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة، وبشكل أكبر في حالة إتباع تلك الدول استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بالمقارنة بدوره في ظل استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات^{١٧}.

^{١٤} أبو هنطش عبد المجيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوره التشريعي، وتأثيره على الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة المائة، ٢٠٠٩، ص ٢٦٤

^{١٥} محمد عبد الحافظ، وسامي ممد محمد، ومنى إبراهيم المصري، دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمارات في العالم مع التركيز علي مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٢٠٠٤، ٤٧٥، ص ٣٧١.

^{١٦} ماجدة شلبي، البيئة والتنمية والسكان، دار حبيب، ٢٠٠٩، ص ١١٦.

^{١٧} حسين عبد الله الأعرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي إلي مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١٣، أغسطس ٢٠٠٥، ص ٨.

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من رؤوس أموال، كما يعزز بناء القدرات التكنولوجية، والمهارات الإدارية، والوصول إلى الأسواق الأجنبية، لذلك تحرص الدول على توفير مناخ الاستثمار الملائم، و يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الآثار الإيجابية للدولة المضيفة منها الحصول على الموارد المالية لتمويل برامج التنمية^{١٨}، كما يؤدي إلى نقل وتوطين التكنولوجيا، وأيضاً يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد القومي، ويعمل على خلق فرص استثمارية وطنية، كما يرفع مساهمة القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد، ويعمل على تنوع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد القومي، كما يمكن من تطبيق نظم إدارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وأيضاً يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في الدولة المضيفة، كما يساعد في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع نظم الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة، كما يعمل على إنكفاء المنافسة بين المشروعات^{١٩}.

^{١٨} خصوصاً الدول التي تعاني من فجوات تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات.

^{١٩} سميحة فوزي، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مصر المعاصرة، العدد ٤١٥، ٤١٦، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢١٢.

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بالدول العربية

قامت مصر بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول المختلفة منها الولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا، والصين، وفرنسا وألمانيا واليابان، والعديد من الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، وبعض الدول النامية مثل تونس، وانعكست تلك الجهود على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، حيث تعمل الحكومة المصرية جاهدة على تهيئة المناخ الاستثماري^{٢٠}.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي الدول العربية ٣١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٧، ثم انخفضت بنسبة طفيفة حوالي ٣,٤% لتبلغ ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلي الدول العربية ما نسبته ٢,٤% من الإجمالي العالمي البالغ ١٢٩٧ مليار دولار عام ٢٠١٨، وقد تواصل خلال العام ٢٠١٨ تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان علي نحو ٦٨,٥% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بنحو ١٠,٤ مليارات دولار، وبنسبة ٣٣,٣%، تليها مصر في المرتبة الثاني بقيمة ٦,٨ مليارات دولار، وبنسبة ٢١,٨%، كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة ٤,٢ مليارات دولار، وبنسبة ١٣,٤% من إجمالي التدفقات للدول العربية^{٢١}.

^{٢٠} المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، ٢٠٠٤.

^{٢١} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤، العدد الفصلي الثاني، ٢٠١٨، ص ١٥.

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والصادر إلى مصر مليون دولار أمريكي

خلال الفترة (٢٠٠٣ / ٢٠١٨)

التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة	العام
٢٣٧,٤	٧١٦,٤	٢٠٠٣
٢١٥٧,٤	٨٧٥,٣	٢٠٠٤
٥٣٧٥,٦	٩٦٧,٣	٢٠٠٥
١٠٠٤٢,٨	١١١٥,٧	٢٠٠٦
١١٥٧٨,١	١٧٨٠,٥	٢٠٠٧
٩٤٩٤,٦	٣٧٠٠,٧	٢٠٠٨
٦٧١١,٦	٤٢٧٢,٩	٢٠٠٩
٦٣٨٥,٦	٥٤٤٨,٤	٢٠١٠
٤٨٣	٦٠٧٤	٢٠١١
٦٠٣١	٦٢٨٥	٢٠١٢
٤٢٥٦	٦٥٨٦	٢٠١٣
٤٦١٢	٦٨٣٩	٢٠١٤
٦٩٢٥,٢	٧٠٢٠	٢٠١٥
٨١٠٦,٨	٧٢٢٧	٢٠١٦
٧٤٠٨,٧	٧٤٢٦	٢٠١٧
٦٧٩٧,٦	٧٧٥٠	٢٠١٨

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وإئتمان الصادرات

ثانياً: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بالدول العربية

شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي الدول العربية ارتفاعاً بمعدل ٣,٤٪ لتبلغ ٨٨٩,٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، ومثلت الأرصدة الواردة إلي الدول العربية ما نسبته ٢,٨٪ من الإجمالي العالمي البالغ ٣٢,٣ تريليون دولار عام ٢٠١٨، وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر علي ٥٤,٨٪ من الإجمالي^{٢٢}.

وفق بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر شهد عام ٢٠١٨ قيام ١٠٣ شركة عربية بإنشاء ١٧٣ مشروعاً جديداً في المنطقة خارج حدود دولها، وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو ٢٦,٤ مليار دولار حيث وفرت ٣٢١٩٦ فرصة عمل جديدة، وتصدرت سلطنة عمان قائمة الدول العربية باستحواذها علي ٥٨,٤٪ من إجمالي الاستثمارات، تلتها مصر بنسبة ١٦,٣٪، ثم السعودية بنسبة ١٠,٩٪.

ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشاريع العربية البنينة لعام ٢٠١٨ حيث حظي بنسبة تبلغ نحو ٦٣,٦٪ من إجمالي تكلفة المشاريع، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بنسبة ١٢,٦٪ ثم قطاع الغذاء والتبغ بنسبة ٩,٣٪^{٢٣}.

تركزت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر علي ٥٤,٨٪ من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية، فقد تصدرت السعودية بقيمة ٢٣٠,٨ مليار دولار بنسبة ٢٥,٩٪،

^{٢٢} تجدر التفرة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والأرصدة حيث تعبر التدفقات عن الأعمال الاقتصادية وآثار الأحداث خلال فترة محاسبية معينة، ومثال علي ذلك حجم الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة خلال عام محدد، وتفيد التدفقات الدولية في الحسابات بوصفها معاملات ميزان المدفوعات، وتدفقات أخرى كتغيرات أخرى في حساب الأصول المالية والخصوم، فيما تعبر الأرصدة عن مستوي معين من الأصول والخصوم في وقت محدد أي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة الموجودة في الدولة منذ بداية إحصائها وحتى تاريخ معين، وتفيد مراكز الأصول المالية والخصوم الخارجية في وضع الاستثمار الدولي.

^{٢٣} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد الفصلي الثاني، ٢٠١٨، ص ١٥.

ثم تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة ١٤٠,٣ مليار دولار، وبنسبة ١٥,٨٪، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة ١١٦,٤ مليار دولار، وبنسبة ١٣,١٪ من الإجمالي العربي^{٢٤}.

حسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣، ٢٠١٨ تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها علي مشاريع بقيمة ٩٠,٩ مليار دولار، وبنسبة ٢٥,٢٪ من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة، تلتها السعودية بقيمة ٣٤,٨ مليار دولار، وبنسبة ٩,٦٪ من الإجمالي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة ٢٩,٩ مليار دولار، وبنسبة ٨,٣٪^{٢٥}.

يقدر عدد مشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ بنحو ٢٨٩٥ مشروعاً، وحسب الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت السعودية باستحواذها علي ٤٨٢ مشروعاً، وبنسبة ١٦,٧٪ من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها علي ٣١٩ مشروعاً، وبنسبة ١١,١٪ ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها علي ٣٠١ مشروع وحصص ١٠,٥٪^{٢٦}.

^{٢٤} UNCTAD, world investment report ,2019,promoting linkages

^{٢٥} استناداً إلي بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أعدتها الفايننشال تايمز كإحدى قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقاً من عام ٢٠٠٣

^{٢٦} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠١٩، ص ٧٦

المبحث الثالث

أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل مناخ الاستثمار في مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تحيط بالأنشطة الاستثمارية، وهذه العناصر متداخلة ومتراصة، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشكل في مجملها المناخ الاستثماري الذي يؤثر علي فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، فالمناخ الاستثماري هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتاح للمؤسسات الاستثمارية^{٢٧}، وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس علي المستوى الدولي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فالسياسات الوطنية تؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى الاستفادة منه^{٢٨}.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

(أ) المناخ الاقتصادي

يشمل المناخ الاقتصادي مجموعة من المؤشرات الدالة علي مستوى أداء الاقتصاد القومي ومن أهمها:

١- درجة الانفتاح الاقتصادي علي العالم، فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي علي العالم كلما كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر^{٢٩}.

^{٢٧} رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد الثاني والثلاثون، الكتاب السنوي، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ٣٢

^{٢٨} Economic and Social Commission for Western Asia. The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries (New York: United Nations, 2000), P.5.

^{٢٩} يستدل عليها من قياس نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، ودرجة تركيز الصادرات.

- ٢- مدي القدرة علي إدارة الاقتصاد القومي، فكلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣- نسبة الدين الخارجي، وخدمته إلي الناتج القومي.
- ٤- احتمالات نمو الاقتصاد القومي، وتقدمه، ويستدل علي ذلك من خلال معدل النمو الاقتصادي، فكلما زادت معدلات النمو الاقتصادي، كلما زادت جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي المباشر^{٣٠}.
- ٥- تكلفة عنصر العمل ومدي توافره، ومستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته.
- ٦- البنية الأساسية، ومدي كفاءتها، وتكاليف النقل، وتوافر وسائل الاتصالات والكهرباء والطاقة.
- ٧- مدى توافر الحرية الاقتصادية، فكلما كان النظام الاقتصادي يتسم بالحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٨- القدرة التنافسية للاقتصاد القومي^{٣١}.
- ٩- تعتبر السياسة الضريبية من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب) المناخ التشريعي والقانوني

يشمل المناخ التشريعي، والقانوني سن القوانين المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، و التي يجب أن تتسم بالوضوح، وعدم التضارب حتى تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيجب أن تكون تشريعات الاستثمار بها الضمانات الكافية اللازمة

^{٣٠} كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح

^{٣١} يستدل عليها من خلال معدل نمو الصادرات، فعندما يكون معدل نمو الصادرات في حالة تزايد كلما دل ذلك علي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح.

لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر^{٣٢}، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل، ونظم للتحكيم تكفل حل منازعات الاستثمار، والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري^{٣٣}.

ج) المناخ السياسي

يعتبر المناخ السياسي للدول المضيفة من أهم عوامل تشكيل المناخ الاستثماري، حيث يؤدي الاستقرار السياسي إلي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح.

د) المناخ الاجتماعي والثقافي

يعتبر المناخ الاجتماعي والثقافي من عوامل المناخ الاستثماري المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشمل المناخ الاجتماعي، والثقافي مجموعة من العوامل من أهمها^{٣٤}:

- ١- النقابات العمالية، ومدى فاعليتها
- ٢- السياسة التعليمية
- ٣- معدل النمو السكاني
- ٤- الوعي الصحي والبيئي

^{٣٢} عدم مصادرة و تأمين وخلافه

^{٣٣} الأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلي الممارسة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا"، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨، ص٥.

^{٣٤} Thandlike Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme. Paper no.7 june 2001, p.5.

المبحث الرابع

مصر في مؤشرات الاستثمار العالمي

تستخدم مؤشرات الاستثمار العالمي لتصنيف الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها^{٣٥}:

أولاً : مؤشر التنافسية الدولية: يتكون مؤشر التنافسية الدولية من مؤشرين فرعيين هما:

أ) مؤشر النمو للتنافسية:

يعكس مؤشر النمو للتنافسية قدرة الدولة علي النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين خمس إلى ثمان سنوات، وينقسم مؤشر النمو للتنافسية إلي ثلاثة مقاييس:

المقياس الأول: يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، والربط بشبكة الإنترنت، وعدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، وكثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، وعدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص، ويمنح وزن ٥٠٪ من المؤشرات.

المقياس الثاني: يقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ، ويمنح ٢٥٪ من المؤشرات المقياس الثالث: يقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ، واستقرار أسعار الصرف، ونسبة الموازنة إلي الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ونسبة الميزان التجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن ٢٥٪ من المؤشرات.

^{٣٥} يتولي المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع ١٠٩ مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة علي النمو والمنافسة ولقد ظهر المؤشر عام ١٩٧٩

ب) مؤشر الأعمال التنافسية:

يستند مؤشر الأعمال التنافسية علي ثمانية عوامل تتمثل في^{٣٦}:
 ١- درجة الانفتاح الاقتصادي ٢- أداء القطاع المالي ٣- البنية الأساسية ٤-
 الإطار المؤسسي ٥- البنية المعلوماتية ٦- مدي تدخل الحكومة في النشاط
 الاقتصادي ٧- مؤشرات الموارد البشرية ٨- تطور نظم الإدارة.

جدول رقم (٢)

مصر في مؤشر التنافسية الدولية

خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) ٣٧

مؤشر التنافسية الدولية	العام
٤,٠٢	٢٠٠٦
٣,٩٦	٢٠٠٧
٣,٩٨	٢٠٠٨
٤,٠٤	٢٠٠٩
٤	٢٠١٠
٣,٨٨	٢٠١١
٣,٧٣	٢٠١٢
٣,٦٣	٢٠١٣
٣,٦	٢٠١٤
٣,٦٦	٢٠١٥
٣,٦٧	٢٠١٦
٣,٩	٢٠١٧

Source :Egypt competitiveness ,world economic forum index.

^{٣٦} أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص٢٢.

^{٣٧} تتراوح درجات دليل مؤشر التنافسية الدولية من درجة واحدة إلى سبع درجات

بلغ متوسط ما حصلت عليه مصر في مؤشر التنافسية الدولية ٣,٨٤، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٧)، وذلك بحد أدنى ٣,٦ عام ٢٠١٤، وحد أقصى ٤,٠٤ عام ٢٠٠٩.

ثانياً : مؤشر الحرية الاقتصادية^{٣٨}

يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى توافر الحرية الاقتصادية والسياسية، ويعكس هذا المؤشر مدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، ويستند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل تشمل:

- ١- السياسة التجارية
- ٢- نظام الإدارة المالية للموازنة العامة للدولة
- ٣- حجم الاستثمار الخاص الوطني، والأجنبي
- ٤- أداء القطاع المصرفي، والتمويل
- ٥- ملائمة الإجراءات الإدارية، والبيروقراطية
- ٦- الوزن النسبي للقطاع العام^{٣٩}
- ٧ - السياسات النقدية
- ٨- وضوح ، واحترام الملكية الفكرية
- ٩- مستوى الأجور ، والأسعار
- ١٠- نشاط السوق السوداء، والموازنة

^{٣٨} أصدر مؤشر الحرية الاقتصادية معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall street Journal عام ١٩٩٥ .

^{٣٩} نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٣)
مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية
خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٩) ^{٤٠}

العالم	مؤشر الحرية الاقتصادية	العام	مؤشر الحرية الاقتصادية
١٩٩٦	٥٢	٢٠٠٨	٥٩
١٩٩٧	٥٥	٢٠٠٩	٥٨
١٩٩٨	٥٦	٢٠١٠	٥٩
١٩٩٩	٥٨	٢٠١١	٥٩
٢٠٠٠	٥٢	٢٠١٢	٥٨
٢٠٠١	٥٢	٢٠١٣	٥٥
٢٠٠٢	٥٤	٢٠١٤	٥٣
٢٠٠٣	٥٥	٢٠١٥	٥٥
٢٠٠٤	٥٦	٢٠١٦	٥٦
٢٠٠٥	٥٦	٢٠١٧	٥٣
٢٠٠٦	٥٣	٢٠١٨	٥٣
٢٠٠٧	٥٤	٢٠١٩	٥٣

Source :Egypt economic freedom overall index , the global economy .com

^{٤٠} دليل مؤشر الحرية الاقتصادية هو ١٠٠ نقطة

بلغ متوسط ما حصلت عليه مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية ٥٥ نقطة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٩)، وذلك بعد أدنى ٤٦ عام ١٩٩٥، وحد أقصى ٥٩ عام ٢٠٠٨.

ثالثاً) مؤشر الحكومة الإلكترونية

عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلي الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، وقطاع الأعمال المحلي، والأجنبي، ويعتبر التحول إلي الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلي تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء، وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات^{٤١}، حيث أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة تقريراً يتضمن مؤشرات ترتيب الدول علي مستوي العالم في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية، وقد أحرزت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول، تليها كل من استراليا، نيوزلندا، سنغافورة، النرويج، كندا، المملكة المتحدة، هولندا، الدنمرك، ألمانيا علي الترتيب، أما الدول العربية في مؤشر الحكومة الإلكترونية فقد أحرزت الإمارات المرتبة الأولى، تليها الكويت ثم البحرين، ولبنان، وقطر، ومصر، أخيراً جيبوتي علي التوالي^{٤٢}.

رابعاً) مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدي توافر الإمكانيات لجذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد ٥٦ متغيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناء علي قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي ١٠٠ درجة، ثم يقوم بترتيبها

^{٤١} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحكومة الإلكترونية، العدد الفصلي الثالث ٢٠٠٥، ص ٥.

^{٤٢} حيث أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة عام ٢٠٠١ تقريراً يتضمن مؤشرات ترتيب الدول علي مستوي العالم في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية

من الأفضل إلي الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات، ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات الـ ٥٦ المكونة للمؤشر علي ١١ مؤشراً فرعياً تضم^{٤٣} :

- ١- استقرار الاقتصاد الكلي ٢- الوساطة المالية ٣- القدرات التمويلية
- ٤- البيئة المؤسسية ٥ - بيئة أداء الأعمال ٦- حجم السوق
- ٧- الموارد البشرية والطبيعية ٨- عناصر التكلفة ٩- الأداء اللوجستي
- ١٠- اقتصاديات التكتل ١١- عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة ٢٠١٩ إلي مجموعة الدول العربية التي تراجعت إلي المرتبة الخامسة علي مستوي العالم من بين ٧ مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ ٣٨,٤ نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ ٧١ نقطة ، وقد احتل المرتبة الأولى دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطي في المرتبة الثالثة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي المرتبة الرابعة، ثم جاءت الدول العربية في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة، وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

علي مستوي المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية - الإمارات - الكويت - قطر - سلطنة عمان - البحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة ٤٩,٧ نقطة من إجمالي ١٠٠ نقطة خلال العام ٢٠١٩، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً، كما حلت دول المشرق العربي (مصر - لبنان - الأردن) في المرتبة الثانية عربياً بقيمة ٣٨,٥ نقطة، وجاءت دول المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب) في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة ٣٨ نقطة ثم حلت أخيراً دول الأداء المنخفض.

^{٤٣} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٨، ص ٩.

الدراسة الكمية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً	صادرات السلع والخدمات	سعر الفائدة الحقيقي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
١٩٩٢	١,١	٤,٤٧	٢٨,٤	١,٦٧	٢٣,٢٩
١٩٩٣	١,٠٦	٢,٩	٢٥,٨٤	٩,١	٢١,٠٩
١٩٩٤	٢,٤٢	٣,٩٧	٢٢,٥٧	٧,٤٤	٢٢,٨٧
١٩٩٥	٠,٩٩	٤,٦٤	٢٢,٥٥	٤,٥٥	٢٢,٥٦
١٩٩٦	٠,٩٤	٤,٩٩	٢٠,٧٥	٧,٩١	٢٣,٩٣
١٩٩٧	١,١٤	٥,٤٩	١٨,٨٤	٣,٥٦	٢٥,٧٥
١٩٩٨	١,٢٧	٥,٥٨	١٦,٢١	١٠,٣٩	٢١,٣٥
١٩٩٩	١,١٧	٦,٠٥	١٥,٠٥	١١,٩٤	٢٠,٨١
٢٠٠٠	١,٢٤	٦,٣٧	١٦,٢	٨,٩٢	١٨,٩٥
٢٠٠١	٠,٥٣	٣,٥٤	١٧,٤٨	١١,٢١	١٧,٧٣
٢٠٠٢	٠,٧٦	٢,٣٩	١٨,٣٢	١٠,٣	١٧,٨٢
٢٠٠٣	٠,٣٠	٣,١٩	٢١,٨	٦,٣٣	١٦,٣١
٢٠٠٤	١,٥٩	٤,٠٩	٢٨,٢٣	١,٥٣	١٦,٣٩

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي /د/ محمود فاروق غراب تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/ ٢٦

١٧,٩١	٦,٥٢	٣٠,٣٤	٤,٤٧	٦	٢٠٠٥
١٨,٧٤	٤,٨٨	٢٩,٩٥	٦,٨٤	٩,٣٥	٢٠٠٦
٢٠,٨٦	٠,٠٨-	٣٠,٢٥	٧,٠٩	٨,٨٨	٢٠٠٧
٢٢,٢٨	٠,١١	٣٣,٠٤	٧,١٦	٥,٨٣	٢٠٠٨
٢٠,٦٩	٠,٧١	٢٤,٩٦	٤,٦٧	٣,٥٥	٢٠٠٩
١٩,٢١	٠,٨٢	٢١,٣٥	٥,١٥	٢,٩٢	٢٠١٠
١٦,٧١	٠,٥٦-	٢٠,٥٧	١,٧٦	٠,٢-	٢٠١١
١٤,٦٩	٦,٢٦-	١٦,٤	٢,٢٣	١	٢٠١٢
١٢,٩٩	٣,٢٩	١٧,٠٢	٢,١٩	١,٤٥	٢٠١٣
١٢,٤٥	٠,١٤	١٤,٢٤	٢,٩٢	١,٥١	٢٠١٤
١٣,٦٥	١,٥٤	١٣,١٨	٤,٣٧	٢,١	٢٠١٥
١٤,٤٧	٦,٩٢	١٠,٣٥	٤,٣٥	٢,٤٤	٢٠١٦
١٤,٨٢	٣,٨٧-	١٠,٣٥	٤,١٨	٣,١٤	٢٠١٧
١٦,٢٥	٢,٥٦-	١٨,٩١	٥,٣١	٣,٢٦	٢٠١٨
١٨	٢,٢	١٧,٥	٥,٥٦	٢,٩٧	٢٠١٩
١٣,٦٦	٤,٨٤	١٣,١١	٣,٥٧	١,٦	٢٠٢٠

المصدر: أعد الجدول بمعرفة الباحث استناداً إلى

<http://data.albankaldawli.org/country/egypt>.

Descriptive Statistics			
variables	Mean	Std. Deviation	N
Y	4.4652	1.48036	29
X1	2.4245	2.34470	29
X2	20.4745	6.25945	29
X3	3.9134	4.68632	29
X4	18.4907	3.60324	29

يوضح الجدول السابق الاحصاءات الوصفية للمتغيرات التي ادخلت في معادلة الانحدار المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y)، وذلك بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠

المتغيرات المستقلة تتمثل في:

الاستثمار الأجنبي المباشر (X1)، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)

الصادرات من السلع والخدمات (X2) (% من إجمالي الناتج المحلي)

سعر الفائدة الحقيقي (X3)، وهو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم، كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي

إجمالي تكوين رأس مال الثابت (X4)

		Correlations				
		Y	X1	X2	X3	X4
Correlation	Y	1.000	.632	.336	.072	.503
	X1	.632	1.000	.542	-.231	.090
	X2	.336	.542	1.000	-.062	.508
	X3	.072	-.231	-.062	1.000	.310
	X4	.503	.090	.508	.310	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.000	.037	.354	.003
	X1	.000	.	.001	.114	.320
	X2	.037	.001	.	.374	.002
	X3	.354	.114	.374	.	.051
	X4	.003	.320	.002	.051	.
N	Y	29	29	29	29	29
	X1	29	29	29	29	29
	X2	29	29	29	29	29
	X3	29	29	29	29	29
	X4	29	29	29	29	29

يوضح الجدول السابق مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وقيمة الدلالة الاحصائية Sig للارتباط.

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	X4	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	X2	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: Y

يوضح الجدول السابق المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار (Y وهي X1, X2, X3, X4)، وتم استبعاد المتغير X3 بالطريقة التدريجية .

Model	Coefficients ^a					Correlations			
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	Zero-order	Partial	Part
	B	Std. Error	Beta						
1 Constant	.414	.891			.465	.646			
X1	.513	.089	.812		5.76	.000	.632	.762	.653
X2	-.100	.038	-.423		-2.60	.016	.336	-.469	-.294
X3	.012	.039	.037		.299	.767	.072	.061	.034
X4	.260	.060	.633		4.34	.000	.503	.664	.492

a. Dependent Variable: Production

Model	ANOVA ^a				
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	42.493	4	10.623	13.513	.000 ^b
Residual	18.868	24	.786		
Total	61.361	28			

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار و نلاحظ أن قيمة ف = (١٣.٥١) بقيمة احتمالية sig (٠.٠٠٠) اصغر من ٠.٠٥ وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو ان الانحدار معنوي لا يساوي صفر وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X1, X2, X3, X4) .

ولمعرفة أي من المتغيرات المستقلة الأربعة هو الذي اضاف تفسيراً جوهرياً للتباين في المتغير التابع ، فيتم استخدام جدول تفصيل معاملات معادلة الانحدار لتوضيح ذلك .

Excluded Variables ^a						
Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Co linearity Statistics Tolerance
1	X2	-.009 ^b	-.047	.963	-.009	.706
	X3	.231 ^b	1.542	.135	.290	.947
	X4	.450 ^b	3.613	.001	.578	.992
2	X2	-.430 ^c	-2.719	.012	-.478	.494
	X3	.083 ^c	.605	.551	.120	.836
3	X3	.037 ^d	.299	.767	.061	.820

يوضح الجدول السابق المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية وهي متغيرات (X2,X3,X4) حيث ان الارتباط الجزئي Y,X2 غير دال احصائياً ، كما ان الارتباط X4,Y ضعيف كما يتضح من قيم sig بالجدول .

Residuals Statistics ^a					
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	2.6453	7.3885	4.4652	1.23090	29
Std. Predicted Value	-1.478	2.375	.000	1.000	29
Standard Error of Predicted Value	.169	.513	.311	.088	29
Adjusted Predicted Value	2.2131	7.5240	4.4677	1.27206	29
Residual	-1.44692	1.95088	.00000	.82241	29
Std. Residual	-1.662	2.241	.000	.945	29
Stud. Residual	-1.744	2.314	-.001	1.010	29
Deleted Residual	-1.59246	2.07977	-.00251	.94305	29
Stud. Deleted Residual	-1.823	2.558	.008	1.047	29
Mahal. Distance	.084	8.764	2.897	2.189	29
Cook's Distance	.000	.297	.037	.059	29
Centered Leverage Value	.003	.313	.103	.078	29

a. Dependent Variable: Production

يوضح الجدول السابق احصاءات الفروق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر و تتضح به القيمة العظمي (٨.٧٦) وهي اقل من القيمة الحرجة (١٦.٢٧) عند DF =3، وبالتالي لا توجد قيم متطرفة وهو شرط من شروط تطبيق تحليل الانحدار المتعدد .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و الناتج المحلي الإجمالي المصري، فللاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي اقتصاد الدولة المضيفة يعتمد علي التفاعل الدينامي لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية والسياسية بالإضافة إلي عوامل تعتمد علي نوع الاستثمار الأجنبي المباشر، والأسباب وراء الاستثمار في الدولة المضيفة، وطريقة دخول الاستثمار الأجنبي الجديد، وسياسات الدولة المضيفة تجاه هذه الاستثمارات وبيئتها الاستثمارية.
- يجب تكامل الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمارات المحلية، والوصول إلى حجم الاستثمار الكلي المناسب، ومراعاة المزج والتناسب بين الاستثمار الأجنبي، والاستثمار المحلي لكي يحقق الاقتصاد الوطني مستوى مرتفع للدخول، والتوظيف، ويستمر تحقيق النمو المستهدف، فالتداخل بين الشركات المحلية، والأجنبية، والشراكات المخططة بدقة عن وعي، وعلم، وخبرة من شأنه تحقيق هدف النهوض بالقدرات الصناعية.

ثانياً: التوصيات

- يجب وضع حوافز الاستثمار في إطارها الصحيح، وربطها بمؤشرات الأداء في المشروعات المختلفة حتى يمكن استخدامها في توطيد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اللازم لتحسين المناخ الاستثماري الملائم .

- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة المستتدة إلى كثافة المعرفة، وإلى الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين الصادرات من السلع والخدمات .
- قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعميق المفاهيم المرتبطة بالتنمية الشاملة، والمستدامة التي تربط البعدين الاقتصادي، والاجتماعي، والتنمية الإنسانية في ضوء المعايير الدولية.
- يجب أن يتم الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار خطة مؤسسية متكاملة مستتدة إلى واقع الاقتصاد المصري، ومتطلبات النمو، والتحديث، والتطوير.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- ١) أبو هنطش عبد المجيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوره التشريعي، وتأثيره على الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة المائة، ٢٠٠٩.
- ٢) الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثانية، ٢٠١٨.
- ٣) السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.
- ٤) السيد عبد المولي، انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلي مصر، الظاهرة والأسباب، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧٢، ٤٧١، يوليو- أكتوبر ٢٠٠٣.
- ٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٦، العدد الفصلي الأول، يناير/ مارس ٢٠٠٧.
- ٦) تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، ٢٠٠٥.

- ٧) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، ٢٠٢١.
- ٨) جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، دكتوراه الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
- ٩) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، ٢٠٠٤.
- ١٠) حسين عبد الله الأعرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي إلي مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١٣، أغسطس ٢٠٠٥.
- ١١) حنان سليمان، الآثار المتوقعة لمشروع قناة السويس الجديدة على الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٥، السنة مائة وخمسة، القاهرة، يوليو ٢٠١٤.
- ١٢) خالد محمد السروجي، العولمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٨٣، السنة السابعة والتسعون، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦.
- ١٣) سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (مع التطبيق علي مصر)، سلسلة أوراق بحثية رقم ٢٣، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.
- ١٤) سحيم محمد سحيم، ضمانات وحوافز الاستثمار "دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط ٢٠٠٩.
- ١٥) سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة من الدول العربية، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ١٦-١٨ أبريل، ٢٠٠٧).

١٦) فريد أحمد سليمان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، د.ت، القاهرة.

١٧) قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث وأوراق بنك مصر البحثية، بنك مصر، ٢٠١٠ .
ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- 1) Andersen, P.S. and P. Hainaut :Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries. Working Paper, N 61 Switzerland, November,2020
- 2) Anwar Shahed : Fiscal Incentives for Investment and Innovation. Washington, The World Bank, 1994
- 3) Balass, B., 'Public Finance and Economic Development , Policy and Research , Working paper Series, World, Washing, D.C., 2010.
- 4) H. Sala – Martin and E.V.Artad, Economic growth and investment in the Arab Word, Which was prepared for the Arab World Competitiveness World Economic Forum, October 2002.
- 5) Mark Casson & Robert Pearce : Multination Enterprises in LDCs 'in German , 2008.
- 6) Masry, M. Does Foreign Direct Investment (FDI) Really Matter in Developing Countries? The Case of Egypt. Research in World Economy, 2015.
- 7) promoting linkages, world investment report , UNCTAD, 2002

- 8) Thandlike Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme. Paper no.7 June, 2001.
- 9) The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries , Economic and Social Commission for Western Asia , New York, United Nations , 2000.
- 10) Wooster, R. B. and Diebel, D.S. (2010). Productivity Spillovers from Foreign Direct Investment in Developing Countries: A Meta-Regression Analysis".Review of Development Economics, 14 (3): 640–655.
- 11) World Bank, World Development Indicators, online database 2017.

ثالثاً: مواقع إنترنت

- 1) <http://unctadstat.unctad.org>
- 2) www.egyptfuture.com
- 3) www.globaleconomy.com

